اضحك علشان الصورة تطلع حلوة

عيسى الكندري يدير جانباً من الجلسة

أكدوا أنها بادرة عدم تعاون قد تؤدي إلى توتر في العلاقة بين السلطتين

غضبة نيابية لتجاهل الوزراء الرد على الأسئلة: المساءلة آتية

■ عمر الطبطبائي: كيف سنحاسب الحكومة على نسب الإنجاز وخطتها من دون جدول زمني؟

■ المويزري: تراجع الكويت في مؤشرات التنمية وتقدمها على مؤشر الفساد يؤكدان عدم فاعلية خطط الحكومة

مداخلة وزير الإسكان

ومداخلة وزير التجارة

■ الهاشم: دربوا شبابنا على المهن الحرفية وأخرجوا لنا أصحاب «ياقات زرقاء» ولا تستوردوهم من الخارج

■ حمدان العازمي: هناك عبث في الأوامر التغييرية بمشاريع وزارة الصحة ولا يجب تجاوزها

هناك نقص في الارادة لإدارة صحيحة، البلد كان يمشي في الماضي على نظام صحيح، لكن الوقت الحالي زاد الفساد.

راضية بالفساد، عطوني فسادا 40 ٪ وانجزوا 60 ٪ أو 50 ٪ فساد وانجزوا 50 ٪. الناس تشكو من غياب العدالة اجتماعية، برنامج التميز المهني ومجتمعنا شاب 68 ٪ اعمارهم في الكويت اقل من 60 سنة ولا تعي الحكومة ذلك، لماذا لا اخرّج أصحاب «الياقات الزرقاء» في الكويت، علينا استغلال مواردنا بدلا ما تكون التركيبة 1 الى 3 ٪.

وقالت الهاشم: نحن مليون شخص بكل هذه الثروات النفطية والزراعية والمعدنية والنفطية والبشرية وهي تاج، للحين آتي باشخاص من الخارج في المهن الحرفية، مخرجات الثانوية العامة خذوهم ودربوهم «التطبيقي والتدريب» موجودة لتخرج أصحاب «الياقات الزرقاء» اين العيب في ذلك؟ اذهبوا الصحراء انشئوا معاهد وتحالفات استراتيجية مع معاهد اجنبية لتخريج عمال نفط وعمال زراعة وسباكة وغيرهم وبعد 10 سنوات تجدهم في أجمل المناصب.

الكويت بلد خير لكن لست مؤسسة دولية، العدالة الاجتماعية تتحقق للمواطن في المقام الأول، ومستشفياتها ومستوصفاتها 13 ساعة ينتظر الكويتي حتى يجد مكانا أو سريرا، وفي عام 1999 اصدرتم قانون رقم 1/1999 بشان التامين الصحي على الاجانب اين هذا القانون؟ اختلفت شركات التامين مع بعضهم وقلت لهم سلموا الملف للمختصين.

الوافد يدفع دينارا ودينارين ويأخذ الدور مع الكويتي، قلنا تامين صحي او يدفع رسوم الادوية، مصروفات الصحة مليارا ونصف المليار، تجاوزات الوزارة وصلت الى مليار و400 مليون دينار ومكتب واشنطن 83 مليونا صرفت دون وجه حق.

عمر الطبطبائي: ما تفتقده الحكومة هي الرغبة الصادقة في تحقيق الإنجازات ورفع الكويت من مكانة إلى مكانة وهذه الرؤية ما هي إلا كلمات انشائية قديمة، والخطط تترجم ببرنامج زمني محدد ولا يوجد، جدول زمني واحد غير موجود فكيف الوزير يحاسب موظفيه؟ وكيف يحاسب رئيس الوزراء وزراءه.

المواطنون يحتاجون إلى جسر الثقة بينهم وبين الحكومة، في 2010 شكلت اللجنة العليا للتخصيص اين هي؟ أين استقطاب الشباب من الهجرة؟ مؤشر التعليم الكويت تنافس مع الدول الصغرى، وميزانية التعليم كبيرة، مؤشر الفساد سيئ جدا ولم نسمع تصريح حكومي واحد، وضع ضرائب على المواطنين و90 ٪ من سوق العمل في الوظائف الحكومية واي ضرائب تتحدثون عنها.

إن الحكومة تحتاج إلى وقف الهدر وإصلاح الإدارة والرغبة الصادقة في ادارة الدولة، كيف نحقق كل نقطة في برنامج العمل؟، والشباب الكويتي واعي وذكي وكلام مثل ذلك لن يمر عليه، بدانا نشعر اننا غرباء في بلدنا بسبب تعاطي الحكومة مع الاوضاع، الوظائف بالواسطات وخلفتم نواب الخدمات، وبرنامج العمل هذا لن يمر مثل الوثيقة الاقتصادية، لا تشعرون المواطن انه غريب في بلده.

خليل الصالح: معظم مشاريع الحكومة في الأرقام والاوراق، هناك انهيار شديد في كافة الخدمات، وليس لدينا تنمية بشرية حقيقية لذلك أبناؤنا لا يقبلون في الكليات والجهات والمعاهد، التعليم متردي لأنه لا توجد رقابة حقيقية على أبنائنا الطلاب.

إن قيمة التضخم مرتفعة جدا بسبب عدم وجود رقابة حقيقية في الكويت، وفي أي وزارة نجد خللا موجودا في التأمينات وكثير من المؤسسات، أين مستقبل الشباب؟ 60 الف طالب في عام 2030 أين وظائفهم؟ لا توجد هوية حقيقية في البلد، وكذلك الصحة والتربية والإسكان.

إنه في 2013 قدمت مشروع التامين الصحي على الوافدين ولم يمر، والحكومة لم تقبل به، وفي الصين مليار نسمة لم نجد هذا التردي الحادث لدينا ونحن مليون نسمة، ونسبة الإنجاز صفر من 2003، لا توجد رقابة انظروا القضايا في المحاكم، وديوان المحاسبة قدم تقريرا بين حجم القضايا المرفوعة بالملايين على الحكومة ولم نجد شخصا تمت محاسبته.

وأضاف: ان اسكان المراة لم تحصل عليه حتى الآن، اين تعيش الكويتية؟ وأبناء الكويتيات هيئة مكافحة الفساد لم يتصلح إعوجاجها الى الان، وفي الرياضة لم يرفع الإيقاف عنا، لا توجد لدينا خطط حقيقية ولم نستطيع ان نجد بديلا آخر للدخل.

عبدالله الرومي: واقعنا مخالف في مسالة التنمية، وانا أرغب ان تكون بلدي افضل في ظل الوفرة المالية، لكن لا توجد رغبة حقيقية لدى الحكومة لتنمية الكويت والشواهد كثيرة، واقعنا الذي نراه اننا في القرن الواحد والعشرين لكن الحكومة كانها في القرن الـ17، كانتا ليس عندنا علم ولا ديمقراطية ولا دستور، وهناك مرسوم صادر في 3/1/2017 في مادته الأولى تحدد اختصاصات الوزيرة، يتولى وزير الدولة لشؤون التنمية تنمية الاقتصاد وتحقيق التنمية بما يتوافق مع رؤية صاحب السمو.

وقال الرومي:استخدام اسم سمو الأمير في الخطة خطا دستوري ومخالفة للمادة 50 و 55 من الدستور، فماذا لو فشلت الخطة؟ ، والدستور صان سموه، وهناك خطا في الادارة، وقد انشاتم هيئة للشؤون الاقتصادية والتنموية وهناك هيئات كثيرة موجودة، سويتو هيئة من سنتين ونصف للطرق لم تعمل الى الآن، القضية ليست في إنشاء الهيئات.

اقترضنا من الدول 7 مليارات والديون المستحقة للحكومة في 31 مارس 2016 تبلغ 1.26 مليارا، وكشفا آخر بمستحقات اخرى تصل إلى 88 مليونا و282 الف، والديون المستحقة للحكومة في كشف آخر 729 مليونا، يعني هذه المبالغ لو تم تجميعها يكون نصف المبلغ التي اقترضته الكويت، هناك خلل كبير ولا توجد رغبة او مصداقية حقيقية في التنمية ولا توجد تنمية في ظل وجود فساد ويتحدثون عن حماية المنافسة في 2007 سوينا قانونا في حماية المنافسة ولم يطبق.

عادل الدمخي: نتمنى ان يكون هناك استقرار حكومي، والحكومة في واد والتشريع في واد آخر، في لجنة الميزانيات نرى هدرا غير طبيعي في المصروفات فاين دور مجلس الوزراء واين المحاسبة، هل يعين وزير على اساس تقارير ديوان المحاسبة اين دور مجلس الوزراء في الرقابة على وزرائه؟ مليارات تضيع من البلد بلا حسيب او رقيب لو حصلناها سنتغنى الاقتصاد والكويتي.

إن قضية الخصخصة كواقع نخشى منها، يجب ان يكون هناك حل حقيقي من خلال شراكة القطاعين العام والخاص وشراكة الشعب لكن التجارب غير جيدة مثل محطات الوقود صارت في شركة واحدة تتحكم في الوقود ولها نسبة كبيرة.

شركة الهواتف تؤول في النهاية اي عائلة واحدة اين رقابة الحكومة وحماية المواطن، بنوك تساهم فيها الحكومة ويكون لها دور كبير جدا وفي النهاية تؤول الى جهة واحدة تتحكم في صلب الاقتصاد الكويتي لماذا تتنازل الحكومة عن رقابتها ومسؤولياتها؟

وذكر: أن الحكومة لا يوجد عندها جهاز رقابي حقيقي، انظروا الى تقاعد «عافية» لا يصرفون للكويتيين الادوية، هناك غياب لدور الحكومة وغياب حماية المواطن، هذه التجربة الوزارية المترهلة واقع، وانظروا في هيئة المعاقين وماذا تفعل في المعاقين وكذلك المساعدات التي أوقفت، بالرغم من أنها واجبنا تجاه كل كويتي مستضعف.

نحن نريد فكرا حقيقيا مبدعا نريد ثورة من الفكر الحكومي، دول نهضت بلا شيء، لو عندنا وزيران محترفان في ادارة البلد فنحن بخير، اعطوا الثقة للكفاءات الكويتية المبدعة، يكفي هذا النهج المستمر في إدارة البلد.

مرزوق الغانم: ترفع الجلسة نصف ساعة للصلاة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لاستكمال بند برنامج عمل الحكومة.

أسامة الشاهين: نشيد بالشباب والفتيات الذين يعملون على مثل هذه الخطط ولكن لدينا ملاحظات، فقد انتقلنا من مرحلة عدم وجود خطط تنموية وكان هناك استجواب في 2008 بسبب عدم وجود خطة، والآن نريد الإنتقال من مرحلة وجود خطط إلى مرحلة التنفيذ،ونحتاج الى محورين في تنفيذ كل خطة وهما الإرادة والإدارة، والإدارة تعني القدرات الذهنية والخبرات التي تمكن من تنفيذ المشاريع التنموية، وهناك مسؤولون غير قادرين على تنفيذها لأنهم حصلوا على مناصبهم عن طريق الواسطة والمحسوبية.

وقال الشاهين: هناك مسؤولون كانهم يعيشون في جزر نائية ومنفصلة، وهذه الخطة تحمل 14 أولوية وهي قضايا مهمة ولكن هناك غياب الأولويات القيمية فالعالم انتقل وتقدم بالقيم والأخلاق وغاب عنه الجانب المادي، والبنك الدولي والأمم المتحدة وجهاتها لا تحمل القيم الروحية كالمجتمعات الشرقية وتركز على دور العروبة والإسلام.

يجب أن نرى إسلامنا منعكسا على كل أعمالنا وقيمنا ولدي ملاحظة على الأولوية الثانية وهي التخصيص نعم نريد تشجيع الأعمال الخاصة ونريد مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص عمل للكويتيين ولكن هذا لا يكون بالسطو على الشركات والمؤسسات العامة وكل مورد مالي للدولة والإيرادات تذهب الى تجار لديهم مصالح خاصة.

تعزيز دور القطاع الخاص مطلوب من دون التركيز على تخصيص القطاع العام ونقله للملكيات خاصة، ويجب ان نركز على ايجاد فرص عمل فجميع المؤشرات تركز على قضايا تجارية وربحية خاصة ولا يوجد ذكر لخلق فرص عمل، وبالنسبة لبناء شبكة الأمان الاجتماعي وهناك متضررين لا بد أن تستدهم الدولة بضمان الرفاهية المذكورة في ديباجة الدستور.

الدعم المالي الذي تقدمه الدولة لربات البيوت يجب ان يكون مفتوحا للجميع ولا يُقرن هذا الدعم بعمر معين وبالنسبة للتعليم فكادر المعلمين اقره المجلس وقرر تخصيص 1000

العمساني يدلي بدلوه

.. الفضالة مستاء من تأخر الرد على الأسئلة

جمهور الجلسة من طالباتنا